

الأمية الثقافية

د. محمد عبد العزيز ربيع

حين نتحدث الإحصاءات العربية والدولية عن الأمية، فإنها تعني بذلك الأمية الناتجة عن عدم تعلم فن القراءة والكتابة والتي تنفشي وبنسب عالية في الكثير من الدول الآسيوية والإفريقية. لكن إذا استعرضنا ما حدث في البلاد العربية على مدى نصف القرن الماضي فسوف نكتشف بسهولة أن نسبة الأمية بين المواطنين العرب انخفضت كثيراً عما كانت عليه في السابق، وإن بقيت مرتفعة جداً بالنسبة لمعدلاتها في الدول المتقدمة وغالبية الدول النامية على السواء. إن ضعف ميزانيات التربية والتعليم في غالبية الدول العربية، وارتفاع معدلات التزايد السكاني بشكل عام، وتدني نقطة البدء بالنسبة لغالبية البلدان العربية، تسبب في بقاء نسبة الأمية عالية. وتقدر نسبة الأمية في الدول العربية بحوالي 50% من السكان، وذلك بالرغم من انخفاضها إلى حوالي 15% في بعض الدول وتجاوزها 60% في دول أخرى. وعلى العموم، تشير الإحصاءات إلى أن عدد الأميين بين العرب الذين بلغوا سن الدراسة يتجاوز اليوم 100 مليون شخص، أي ما يعادل 30% من المجموع العام للسكان الذي يبلغ حوالي 330 مليون نسمة.

إن تعلم القراءة والكتابة هو، وبلا شك، الوسيلة الوحيدة لمحو الأمية التقليدية، أي أمية القراءة والكتابة. لكن الأمية في هذا العصر لا تنحصر فقط في غير القادرين على القراءة والكتابة، بل وتشمل أيضاً ضعيفي المعرفة بالتطورات الثقافية والتكنولوجية والحقائق العلمية والمواقف القيمية السليمة التي تسود عالم اليوم. وهذا يعني أن هناك أمية تقليدية تتمحور حول عدم معرفة فنون القراءة والكتابة، وأمية غير تقليدية تتمحور حول عدم الإلمام بنواحي الحياة الثقافية والعلمية والتكنولوجية والإدارية وغيرها. إن تعلم القراءة والكتابة هو المفتاح الذي يقود - في حالة استخدامه - للتغلب على الأمية التقليدية، لكن الأمية الثقافية بأبعادها المختلفة لا يمكن التغلب عليها إلا من خلال التعود على القراءة ومواصلة الاطلاع على المستجد من كتب ثقافية وعلمية ومعرفية متنوعة. وفي حالة عدم التعود على القراءة، وهذا ما يحصل فعلاً بالنسبة للأغلبية الساحقة من خريجي المدارس والجامعات العربية، فإن البعض من الخريجين يعودون مجدداً إلى حظيرة الأمية التقليدية في غضون سنوات، وتقع غالبية الآخرين في قفص الأمية الثقافية. وهذه تقودهم إلى الجهل بحقائق العصر والابتعاد عن روحه والفسل في الحصول على أدوات التعايش معه. وفي الواقع، ليس بالإمكان إصلاح التعليم الابتدائي والثانوي دون رفع مستوى خريجي الجامعات، وذلك لأن الجامعات هي النبع الذي يغذي المدارس بالمعلمين والمربين والمشرفين الاجتماعيين والإداريين وغيرهم. كما أن الجامعات هي الجهة الأكثر مساهمة في تدريب أساتذة المدارس، وتأهيل المعلمين الذين تسند إليهم مهام تدريس كافة المواد الدراسية، اللغوية والعلمية والتكنولوجية والثقافية والإدارية على السواء.

إن الأمية الثقافية لا تسود في أوساط العامة من الناس فقط، بل تنفشي في صفوف كافة طبقات وفئات المجتمع العربي. إن الأغلبية الساحقة من خريجي الجامعات العربية، ومعظم أساتذة المدارس، والكثير من أساتذة الجامعات والقيادات التقليدية والعاملين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية والإعلامية يعانون من الأمية الثقافية. وإذا كانت الأمية التقليدية تحرم المصابين بها من نعمة القراءة والكتابة والتواصل مع الغير من خلال الكلمة المكتوبة، وتضعف بالتالي فرص حصولهم على وظائف ذات دخل جيد، فإن الأمية الثقافية تشكل عبئاً على أصحابها وعلى الوطن، إذ تضعف قدرة المصابين بها من أفراد وشعوب على تجاوز حواجز الفقر والتخلف والتبعية.

تعتبر الأمية في عصرنا هذا وباءاً اجتماعياً تعمل كل دول العالم تقريباً والكثير من المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني على إزالته وتخليص الأميين منه، كما يعتبر الأميون عامة عبئاً مجتمعيًا وذلك لضعف قدراتهم الإنتاجية وتواضع إمكانياتهم على إعالة أنفسهم وإعالة عائلاتهم. وبسبب ضعفهم من النواحي المادية والعلمية بوجه عام، كثيراً ما يتعرض الأميون لعمليات الاستغلال والتضليل والاحتيال من قبل التجار والمحتالين وقوى التطرف الإيديولوجية في المجتمع. وفي ضوء تزايد حاجة كل المجتمعات للعمال المؤهلين تأهيلاً علمياً وعملياً وفنياً جيداً للعمل في الصناعات الحديثة ذات القيمة المضافة العالية، فإن عمليات تأهيل الأميين من العمال أصبحت أكثر صعوبة وتكلفة من أي وقت مضى، مما يبطئ عملية التطور المجتمعي، ويقود إلى تخلف قطاع كبير من السكان عن ركب المسيرة التنموية.

تعترف كافة الدراسات والتشريعات والمنظمات الدولية بأن التعليم حق إنساني وواجب من واجبات الدولة، وضرورة تنمية في أن واحد. وفي الواقع، ليس من الممكن بناء اقتصاد حديث لديه القدرة على المنافسة في سوق عالمي شديد التنافس دون امتلاك قوة عمل متعلمة ومدربة، تتحلى بمواقف إيجابية من العمل، ولديها ما يكفي من الحوافز للإسهام بفاعلية في العملية الإنتاجية. إن إدراك هذه الحقائق كان حافزاً لانتشار برامج محو الأمية المدعومة من الحكومات العربية والمنظمات الدولية ووصولها إلى الأرياف والقرى الصغيرة وأماكن تواجد الفقراء، وإقامة المراكز المتخصصة بتعليم الكبار، واستخدام وسائل الإعلام الرسمية لحث الأميين على تعلم القراءة والكتابة. من جهة أخرى، أخذت بعض الجامعات ومنظمات المجتمع المدني تقوم بحملات تطوعية لمحو الأمية، وتقديم خدمات مجانية للراغبين في التعلم والتدريب وإدارة المشاريع الإنتاجية الصغيرة. وفي الواقع ليس بالإمكان رفع إنتاجية العامل وتوعيته بأهمية الوقت، وضمان انتظامه في العمل والتزامه بمواعيده، وتنشيط عمليات الادخار والاستثمار، وزيادة إنتاجية الاقتصاد الوطني إلا بتوفر قوة عمل مؤهلة ونخبة إدارية معرفية.

يعود الاهتمام بفن القراءة والكتابة إلى كونه أداة الإنسان الرئيسية للحصول على المعرفة، والطريقة الوحيدة التي تمكنه من تعلم العديد من المهارات الفنية والإدارية وكيفية استخدام الكثير من منتجات العصر الإلكتروني، مثل الكمبيوتر والانترنت وغيرها. وهذا يعني أن التعليم، بشقيه النظري والعملي، هو السبيل الوحيد لتأهيل الأميين وتمكينهم من احتراف مهن ذات عوائد مالية واجتماعية جيدة تمكنهم من الاعتماد على أنفسهم والعيش حياة كريمة. إن محو الأمية لدى الكبار في السن من شأنه زيادة وعي الآباء والأمهات بأهمية التعليم، وزيادة حرصهم بالتالي على توفير فرص التعليم لأبنائهم وبناتهم. كما أن من شأن التعليم النوعي غير التقليدي أن يساهم في تحرير المرأة وتقوية مركزها في محيط الأسرة وتعزيز دورها في المجتمع، والإسهام في خفض معدلات التزايد السكاني في الدول التي تعاني من ارتفاع نسبة المواليد بوجه عام. لكن تعلم القراءة والكتابة وحده لا يكفي لمحو الأمية بالنسبة للصغار أو الكبار، ولا يقود بالضرورة إلى خلق إنسان جديد لديه الرغبة في الحصول على معارف جديدة، ويمتلك القدرة على أداء مهام تكنولوجية وعلمية إنتاجية، ويتمتع بالرغبة لمزاولة العديد من المهن وإتقان مهارات من شأنها إعداده ليكون مواطناً منتجاً وصالحاً، ولديه ما يكفي من الوعي ليعرف حقوقه ويطالب بها، ويفهم واجباته ويقوم بأدائها.

إن قدرة أي إنسان على تعلم وإتقان أي شيء تعتمد بالدرجة الأولى على رغبته في التعلم، وتوفر الوقت الكافي لديه لمواصلة التدريب واستخدام المهارات المكتسبة في تطبيقات عملية مفيدة مادياً ومجزية معنوياً. وعلى سبيل المثال، يعرف معظم الناس أن دراسة لغة أجنبية في المدرسة تقود في معظم الأحيان والحالات إلى الدراية بها، وفي بعض الأحيان الأخرى إلى تعلم ما يكفي منها لاستخدامها كأداة بحثية، وأن الدارس نادراً ما يصل إلى درجة إتقان اللغة كمهارة للتعبير عن الذات واستخدامها كطريقة في التفكير وفي الكتابة الأدبية الإبداعية إلا بعد جهد طويل وممارسة متواصلة. لكن مهما بلغت درجة إتقان أية لغة فإن إهمالها لفترة طويلة نسبياً، وذلك لعدم وجود الحاجة لاستخدامها أو لعدم وجود الوقت الكافي للاهتمام

بها، يؤدي دوماً إلى تحولها من مهارة إلى ذاكرة متقدمة ومتأكلة، بحاجة ماسة لعملية صيانة مضمّنية إذا ما أريد العودة لاستخدامها من جديد.

في منتصف الستينات من القرن الماضي التحقت بإحدى الجامعات الألمانية في مدينة شتوتجارت وذلك بعد دراسة اللغة الألمانية بشكل مكثف لمدة 4 شهور متتالية في معهد جوته. لكنني تركت ألمانيا في العام التالي حيث واصلت دراستي في إحدى الجامعات الأمريكية، مما جعلني انقطع عن ألمانيا وعن اللغة الألمانية لمدة 5 سنوات لاحقة. ولقد كانت تلك الفترة كافية لاختصار قدراتي اللغوية إلى حوالي نصف ما كانت عليه في السابق. وعلى الرغم من زياراتي المتكررة لألمانيا لإلقاء محاضرات سياسية وثقافية في جامعاتها ومراكز الدراسات فيها، وشغفي بتلك البلاد وثقافتها، إلا أن ما تبقى لدي اليوم من تلك اللغة المعبرة يكفي لسائح، ولكن لا يكفي لمتطلبات باحث، أو حتى لقارئ عادي يريد الاطلاع على ما يكتب بتلك اللغة.

إن هذا لا يقتصر على تعلم اللغات الأجنبية فقط، بل يشمل أيضاً اللغات الأم التي تعلمها الطفل عند الولادة ورضع كلماتها وجمالياتها مع حليب وأغنيات أمه وجدته تهدده كي ينام ويستريح ويحلم أحلاماً سعيدة. ولو استعرضنا على سبيل المثال أسماء أساتذة الجامعات من العرب الأمريكيين، خاصة أبناء الرعيّل الأول الذي يوشك على الاختفاء عن الساحة كلياً، لوجدنا أن عدد من استطاع منهم الحفاظ على لغته الأصلية ولا يزال يمارس الكتابة فيها لا يزيد على أصابع اليد الواحدة. وهذا يعني أن لغة الأم، شأنها شأن أية لغة أجنبية، يمكن نسيان جزء كبير منها حين يتم إهمالها، وأن من المؤكد أن تتراجع مقدرة ابنها، مهما كان وفيها ومحباً لها، على استخدامها للتعبير عن الذات وممارسة الكتابة الخلاقة.

لذلك، لا يمكن محو الأمية بمجرد تعليم الأميين من الناس والأطفال في المدارس أصول القراءة وأحرف الكتابة، لأن عدم استخدام اللغة في القراءة والكتابة بشكل شبه متواصل من شأنه أن يؤدي إلى عودة الأمية من جديد، وإضاعة الجهد والمال والوقت الذي بذل في عملية التعليم أصلاً. إن الاعتقاد بأن بالإمكان معرفة القراءة والكتابة دون ممارستها، والحصول على تعليم جامعي دون مواصلة عملية التعلم، وشعور غالبية خريجي الجامعات العربية بانتهاء رحلة الحياة العلمية مع الكتاب والقلم بمجرد الحصول على شهادة جامعية، هي مفاهيم خاطئة وخطرة على مستقبل الفرد والمجتمع. إن من شأن القبول بتلك المفاهيم العودة بالشخص "المتعلم" إلى حظيرة الأمية، لكنها أمية من نوع جديد أكثر خطورة وأعمق أثراً على المجتمع من أمية القراءة والكتابة، إنها "أمية ثقافية". وتعني الأمية الثقافية نقص المعلومات فيما يتعلق بحياة العصر وحقائقه، وتراجع القدرة على مواصلة التعلم، خاصة بالنسبة للمواضيع التكنولوجية والعلمية والإدارية، وغياب الرغبة في تخصيص الوقت الكافي لرفع مستوى معارف الشخص المعني.

إن تراجع نسب الأمية التقليدية في بلادنا العربية باستمرار، يقابله تزايد متواصل في نسب الأمية الثقافية. إن فشل البيوت والمدارس والجامعات في تشجيع الأطفال والشباب على القراءة والكتابة، وتعويدهم على ممارستها كهواية ومصدر متعة، يقود ليس فقط إلى إضعاف مهارات القراءة والكتابة لدى القراء بوجه عام، بل وأيضاً إلى عزلهم عن المستجدات الفكرية، وإضعاف قدراتهم على التفكير الواعي. وهذا من شأنه أن يحد من قدرات الأميين على متابعة الأحداث السياسية وغير السياسية، وتنمية مهاراتهم ومعارفهم، ويدفعهم للوقوع فريسة إعلام رسمي وتجاري يتوخى التضليل والإثارة أكثر من البحث عن الحقيقة. وهذا يقود بدوره إلى تكريس الأفكار القديمة والنظريات التأميرية في المجتمع، ويفتح المجال لانتشار الإشاعات والخرافات والحكم الماضية التي تجاوزها الزمن منذ زمن، ويمهد الطريق لتغلغل آراء العجزة والجهلة والمتطرفين بين الناس وسيطرتها على عقول معظم من يعانون من الأمية الثقافية وغير الثقافية. وهذه أمور تفتح المجال لمن يحسن التحدث بلغة الجماهير أن يقوم بتوجيه سلوكياتها وصياغة مواقفها من الذات والآخر، ومن العلم والجهل، ومن الماضي والمستقبل بشكل يكرس الإحباط في النفوس، والاتكالية في المجتمع، والتخلف على الأرض.

بناء على ما توصلت إليه من معلومات بالنسبة لعدد الكتب التي تصدر كل عام في الدول العربية، ومعدل مبيعات الكتاب الواحد، يمكن القول أن العربي يقرأ في المعدل حوالي 15 صفحة في المعدل سنوياً، بينما يقرأ الفرد في الغرب ما يزيد على 6 كتب سنوياً، مما يعني أن الإنسان في الغرب يقرأ حوالي 100 مرة ما يقرأه العربي، وذلك على افتراض أن عدد صفحات الكتاب العربي هي في حدود 220 صفحة، والكتاب الغربي حوالي 250 صفحة. أما فيما يتعلق بنشر الكتب وتوزيعها، فإن بعض التقارير ودراساتي تشير إلى أن مجموع ما يصدر عن دور النشر العربية يبلغ حوالي 20000 كتاب في السنة، حوالي 10% منها كتب مترجمة، وحوالي ربعها كتباً خرافية كتفسير الأحلام وعذاب القبر، وكتباً تراثية يعاد نشرها لأكثر من مرة دون مبرر علمي أو هدف تنموي. أما توزيع الكتاب الواحد فتشير التقارير إلى أنه في حدود 800 نسخة فقط. في المقابل، نلاحظ أن هولندا التي يبلغ عدد سكانها حوالي 14 مليون نسمة تنشر ما يزيد على 12000 كتاب في العام، وأن ألمانيا التي يبلغ عدد سكانها حوالي 80 مليوناً تنشر حوالي 70000 كتاب في السنة.

وتشير الإحصاءات المتعلقة بطباعة وتوزيع الكتب والمجلات والجرائد في الوطن العربي عامة إلى أن العرب من أقل الشعوب إقبالاً على شراء الكتب وقراءة الجرائد والمجلات، وإلى أن الجامعات ودور الكتب العربية تعتبر من أفقر الجامعات والمكتبات في العالم. ولقد أخبرني أحد الناشرين الذي يملك مكتبة لبيع الكتب في أحد أكثر الأحياء رقياً واستضافة للبنوك وشركات الخدمات في العاصمة الأردنية عمان، بأن أياماً تمر أحياناً دون أن يبيع كتاباً واحداً. وخلال البحث عن ناشر لأحد كتبي قبل سنوات في بيروت، اكتشفت أن معظم دور النشر، العريقة وغير العريقة على السواء، قد أصبحت من حيث عدد الموظفين وعدد الكتب المنشورة ومدى تنوعها أصغر بكثير مما كانت عليه في السبعينات من القرن الماضي، وأنها تفتقد الجرأة لنشر كتب غير تقليدية، وأنها تركز على نوعية محدودة من الكتب والمجلات، وتعتذر حتى عن مراجعة معظم ما يعرض عليها من كتب أخرى. ويعود سبب ذلك إلى خوفها من نشر كتاب لا يساير الموجة العقائدية الأخذة في الهيمنة على الشارع العربي، وترددها في التعامل مع كاتب جريء قد ينتقد السلطة المتسلطة على المجتمع. وبوجه عام، تتجه دور النشر التي تبغي الربح وتبتعد عن المخاطرة إلى التركيز على كتب لمؤلفين يحملون أسماء معروفة لدى القلة القليلة من القراء، أو لمن هم من نجوم التلفزيونات العربية التي تمتلئ النفاق والتضليل وتعمل بوعي ودون وعي على مقاومة الأفكار العلمية والتحريرية والنظريات الفلسفية غير الغيبية.

أما فيما يتعلق بتوزيع الجرائد فتشير إحصاءات اليونسكو إلى أن عدد النسخ من الجرائد اليومية التي وزعت في الوطن العربي في عام 1990 كانت في المغرب حوالي 13 نسخة بالنسبة لكل 1000 من السكان، وحوالي 23 في سوريا، و37 في كل من العراق وتونس، و40 في السعودية، و56 في الأردن، و60 في مصر، و117 في لبنان. أما أعلى النسب فقد كانت في الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة، حيث بلغ التوزيع 277 و157 نسخة لكل 1000 من السكان على التوالي. في المقابل كان التوزيع في كوريا الجنوبية 277 نسخة، و256 في سنغافورة، وحوالي 350 نسخة في المعدل في دول أوروبا الصناعية، وذلك فيما عدا الدول الإسكندنافية، حيث تجاوزت النسبة فيها 500 لكل 1000 من السكان. أما فيما يتعلق بعدد الكتب التي تملكها المكتبات العامة، فإن الإحصاءات تشير إلى تراجع اهتمام العرب بالكتب والمكتبات على السواء، حيث بلغ عدد الكتب في الأردن حوالي 24 كتاباً لكل 1000 من السكان، وفي تونس حوالي 137، وفي مصر حوالي 170. في المقابل، كانت النسب في بعض الدول الأوروبية على النحو التالي: 1100 كتاب لكل 1000 من السكان في النمسا، 1623 في ألمانيا، 2747 في هولندا، 5544 في السويد، أما في إسرائيل فإن نسبة الكتب للسكان كانت مساوية لنسبة توزيع الجرائد حيث بلغت 587 لكل 1000 من الناس. وعلى افتراض أن العائلة الإسرائيلية تتكون من شخصين فقط، فإن معنى ذلك أن كل بيت إسرائيلي يشتري جريدة يومية واحدة على الأقل، بينما يشتري كل 20 بيت عربي جريدة يومية، وذلك على افتراض أن العائلة العربية تتكون من أربعة أشخاص.

وإذا اعتبرنا أن عدد الكتب لكل 1000 من السكان العرب هو في حدود المعدل بين الأردن ومصر، أي حوالي 97 كتاباً، فإن مجموع الكتب الموجودة في المكتبات العامة العربية تكون في حدود 24 مليون كتاب فقط. وهذا يعني أن حوالي 330 مليون عربي لديهم من الكتب ما يقل عن نصف ما لدى 8 مليون سويدي، وحوالي نصف ما تملكه مكتبة الكونغرس الأمريكي وحدها، ولا تزيد كثيراً عما تملكه جامعة هارفارد الأمريكية. ويبدو واضحاً من هذه الإحصاءات أن معدل توزيع الجرائد في الوطن العربي هو في حدود 15% من معدلات التوزيع المماثلة في دول أوروبا الغربية، و10% من المعدل في إسرائيل، وأن نسبة الكتب في المكتبات العامة تعادل 16.5% من مثيلتها في إسرائيل، وأقل من 5% من النسب المماثلة في أوروبا.

أما فيما يتعلق بأجهزة الراديو والتلفزيون، فإن نسبة انتشارها في الوطن العربي عموماً هي في حدود 300 لكل ألف من السكان بالنسبة للراديو، وحوالي 250 في الألف بالنسبة للتلفزيون، أي ما يعادل ثلث النسب المماثلة في دول أوروبا الغربية. إن مقارنة معدلات توزيع الجرائد إلى معدلات انتشار التلفزيون تشير إلى أن الثانية تعادل 1.5 مرة الأولى في أوروبا، وتعادل 4 مرات في البلاد العربية. وهذا يعني أن اعتماد الجماهير العربية على وسائل الإعلام المسموعة والمرئية يتجاوز مرتين ونصف مدى اعتماد الأوروبيين على تلك الوسائل، وأن اعتماد العرب على الوسائل المقروءة (الجرائد والكتب) للتنقيف والتعرف على الحديث والجديد من العلوم والأخبار هو في حدود 15% فقط من اعتماد الأوروبيين.

وهذا يعني باختصار، أن تربية جيل عربي جديد يعي معنى الثقافة السليمة، ويسعى للبحث عنها ويعمل على استيعابها يستوجب أولاً تحرير قنوات الإعلام المسموعة والمرئية من السيطرة الحكومية وهيمنة رأس المال، ويتطلب ثانياً فتح المجال أمام المفكرين والمتقنين غير التقليديين للوصول إلى الجماهير عبر تلك القنوات، ويحتم ثالثاً قيام المؤسسات التعليمية بتشجيع النشء الجديد على قراءة الكتب والمجلات والجرائد ورفع مستواها. ودون ذلك، سيكون من الصعب الحفاظ على الثقافة الوطنية، ومن الأصعب خلق وعي سليم لدى الجماهير العربية، ومن شبه المستحيل تطوير الثقافة العربية إلى ثقافة عصرية بإمكانها بلورة مفهوم جديد وتقدمي للهوية الوطنية والهوية القومية، وقادرة في الوقت ذاته على مسيرة العصر والاستفادة من إنجازاته العلمية والتكنولوجية والثقافية والاقتصادية على السواء.

إن من الحقائق المؤسفة أن العرب الذين يعانون أمية ثقافية واسعة وخطيرة لا يقومون بإهمال القراءة فقط، بل ويحاولون أيضاً إبعاد القراء عن الانشغال بها وإشغالهم بدلاً من ذلك في أمور تافهة تعود عليهم غالباً بالضرر المادي والصحي وتعمل على هدر وقتهم الذي يعتبر أغلى ما يملك الإنسان في هذا العصر. ومن أمثلة ذلك، الاتجاه نحو الانشغال بلعب طاولة الزهر، وتدخين السجارة والأرجيلة، ومشاهدة برامج تلفزيونية تافهة وعقيمة، والمشاركة عبر التلفزيون في مسابقات بإرسال رسائل الكترونية مستخدمين تلفوناتهم النقالة بهدف التواصل مع الجنس الآخر أحياناً، والقيام أحياناً أخرى بتعميم نكات سفيهة ونشر إشاعات مغرضة. وفي الواقع، أصبحت القراءة في الوطن العربي من الأمور المستهجنة التي تدعو إلى السخرية والشك في عقلانية من يكرس جزءاً متواضعاً من وقته لقراءة الكتب والاطلاع على ما يستجد من أفكار وعلوم. وهذا جعل القارئ المواظب والكاتب الجاد مدعاة للسخرية والاستهزاء، لأنه كما يقول أميي الثقافة، "يضيع وقته في قراءة كلام فارغ وكتابة كلام لا يقرأه أحد".

وفي الحقيقة وصلت أمور القراءة في وطننا العربي إلى درجة يمكن معها القول: "إن قراءة الفنجان أفضل من قراءة ألف عنوان"، وذلك لأن في الأولى متعة الكذب والتضليل والتحايل والتشهير، وفي الثانية مرارة الحقيقة ومشقة التحليل والتفكير. وحيث أنني واحد من القلة العربية الفارئة، ولأنني أخصص من وقتي 2000 ساعة على الأقل سنوياً للقراءة والكتابة، فقد تعرضت مراراً وتكراراً لانتقادات لأذعة حفزتي على تسجيل ما شعر به الوجدان حيال تلك القضية المحيرة للعقل والضمير، وذلك في يوم اختلط في الحزن مع التحدي، تحت عنوان "ضمير الزمن".

ضمير الزمن

قالوا

غداً تموتُ وتفنَى
وتغدو أسير قبر
في البراري ضائعُ
تنهشُ الديدان لحمكَ نهشاً
ولنْ يَشْفَعَ لَكَ يَوْمَها شافعُ
فما نفعُ البحوث
سهر الليلي
والكتبِ الجوامعُ

كُنْ عاقلاً

هَدَاكَ اللهُ
أطعِ أُولَى الأَمْرِ
وكنْ مثالَ المؤمنِ القانعِ
تعيشُ مستورَ الحالِ
خالي البالِ
لا تعرفُ عذابَ القبرِ
ظلامِ السجنِ
ولا عتمةَ الشارعِ

فما أبطلَ العلمُ موتاً
وما أطالَ السهرُ عمراً
وما فلاحَ الشعرُ كرمًا
وما حصدَ الفنُّ حقلًا
وما روى قلما لهفةَ زارعُ

قلت

أنا لن أموتَ أبداً
سأعيشُ ما عاش في الحقلِ فلاح
وفي الأرضِ عاملِ وصانع
وما عاش في القلبِ حبُّ
في العينِ حلمُ
في الوطنِ بؤسُ
في السجنِ حرُّ
في الليلِ نجمُ
وعلى الرصيفِ مشردِ جائعُ

أنا العلمُ والفكرُ
الفنُّ والشعرُ

ضميرُ الشعب
وتنبُّضُ قلبه الرائعُ

سأعيش ما عاش في الكون ليل
طلع قمر
أشرقَت شمس
غرَدَ طير
وقرأ مُنجم طالعُ

وأطلقُ روعي حرَّةً أبية
تطوفُ البلاد عاشقة شقية
تُعانق أرضها
تضاجع حُلْمها
تُراودُ شعبها
تُواعد طفلها
وتستمد السحرَ من خياله الواسع

تُقبلُ الأشجارَ
تثمر
يأكل الصانع والزارع
تُلقيحُ الأزهارَ
تتفتحُ الورود
يتعطرُ نهْدُ حبيبتني اليافع
تسحرُ الريحَ
تلدُ عَيْتًا
يروِي الحقل
ويُفرح العامل والصانعُ

تَهدي بنورها العالمَ
والجاهل
الغبيّ والذكي
الحاكم الظالم والعاقل
والمشرد في عتمة الشارعُ

تقوم الأخطاءُ
تُجدد الأحلام
تُبدِّدُ الأوهامَ
وتُعرِّي زَيْفها الشائعُ

تُداعبُ خيال الصبيِّ
يثور على معاقل الظلم
يهدم قلاع الجهل

وكلّ الموانعُ

يُقيم للفن قصراً
للشعر بيتاً
للحب وثناً
للحرية شمعةً
وللعلم صوامعُ

أنا الفن والشعر
العلم والفكر
الحب الوفي
العشق السرمدى
أميرُ الدهر
وسيد المستقبل والواقعُ

قلم أبي
لا يُقيدني صنم
لا يُخيفني شبح
لا يُحررني عبد واهم
للغير تابعُ
يخاف النور والحب
في قصره قابعُ

قد أتوارى حيناً
قد أتراجعُ قليلاً
لكن صوتي يبقى قوياً
يُسافرُ مع الريح
عبر الأثير
لا يحولُ دونهُ مانعُ

كغناء المطربِ
دعاء البلايلِ
نُباح الكلبِ
ونداء الفقير والبائعُ

كصفير الريح
خرير الماء
بكاء الطفلِ
وأنين السجين والجائعُ

وإن عذبتُ كثيراً
أو سُجنتُ طويلاً

يتراجعُ الزمنُ
تشيخُ الثقافةُ
يَعْمُ الفسادُ
يتمادى الظلمُ
ويتخلفُ العقلُ والواقعُ
ويصبحُ القويُّ رقيقَ سجنِي
والثريُّ من بعدي جائعُ
هائمٌ في براري الوهم
يرتعد من الخوف ضائعُ

أنا العلم والفكر
الفن والشعر والحب
عدو الجهل والظلم
حليف الفقير والشقي
حكيمُ كل عصر
أميرُ كل قوم
سيد كل صرح
وصانع كل الروائعُ

إن الأمية الثقافية التي تعاني منها الأغلبية الساحقة من خريجي الجامعات العربية، خاصة أولئك الذين تخرجوا على مدى العقود الأربعة الأخيرة، هي أخطر بكثير من الأمية الناجمة عن عدم تعلم القراءة والكتابة في سنوات الطفولة. إن الأمي الذي لا يعرف القراءة والكتابة يدرك تماماً أنه ليس باستطاعته التنافس مع الداخلين إلى سوق العمل من المتعلمين، سواء في مجال التجارة أو الخدمة الحكومية أو الحرف الفنية أو المهن ذات الاحتياجات المعرفية أو التكنولوجية المتقدمة، وأنه ليس بإمكانه الخوض في قضايا فكرية ومجتمعية معقدة. لكن من يعاني من الأمية الثقافية من خريجي جامعاتنا العتيدة فيفتقد الوعي بما يعانيه من نواقص، ويفتقد غالباً الرغبة والقدرة أيضاً على تحديث معلوماته ومهاراته، ويعتقد في ذات الوقت أن من حقه الحصول على وظيفة ذات مكانة اجتماعية يمارس من خلالها سلطة الترفع عن عامة الناس وإهدار وقتهم إهانة كرامتهم أحياناً. وبينما يتصف الأميون التقليديون عموماً بالتواضع، وذلك لأنهم يعرفون حدود علمهم ويعترفون بها، يتصف أميو الثقافة عموماً بالعنجهية والدجل لإخفاء ما يعانونه من جهل ونواقص.

إن محو الأمية يتطلب أكثر من تعليم الأميين وتلاميذ المدارس مهارات القراءة والكتابة بكثير، أنه يتطلب تعليمهم طرق القراءة الحديثة وفنون الكتابة الإبداعية، وأهمية القراءة والكتابة كأداة تنقيفية ومعرفية وإنتاجية. وفوق ذلك كله، يتطلب تعليمهم القراءة والكتابة كهواية جميلة من شأنها مساعدة أصحابها على التعبير الصادق عن الذات، والترويح عن النفس، والتمتع بأوقات الفراغ، وتحويل الوقت الضائع إلى عمل منتج. اللغة ليست أداة للتعبير فقط، بل هي أيضاً طريقة في التفكير، والقراءة ليست أداة للاطلاع على معلومات جديدة فقط، بل هي أيضاً أداة لتطوير المهارات الفردية واستغلال الوقت. والقراءة والكتابة معاً هما وسائل حيوية لتحرير الفرد والمجتمع من كبت التقاليد وعمق القيم التراثية الموغلة في القدم، وتمكين العقل من تجاوز المفاهيم الخرافية واكتساب الجرأة على التفكير الخلاق ونقد الذات والعادات والشعارات، وإدراك أهمية الوقت واستحقاقاته، والاستفادة من علوم وتجارب الآخرين. وهذا يعني باختصار أن محو الأمية يحتاج، أولاً وقبل كل شيء، لخلق وتطوير وغرس ثقافة القراءة والكتابة في بيوتنا ومدارسنا وجامعاتنا كي تصبح جزءاً من نظم التربية والتعليم في بلادنا، وعنصراً من تقاليد مجتمعاتنا التي نعتز بها. وهذا لن يتأتى إلا بالاعتراف

المجتمعي، الرسمي والشعبي، أن الثقافة العربية بحاجة لتطوير، وأن مسؤولية تطويرها تقع على عاتق الدولة والمتقنين غير التقليديين والإعلاميين، وأن هناك حاجة ملحة لتغيير أولوياتنا بحيث تأخذ القراءة المكانة التي تحتلها اليوم الأرجيلة وطاولة الزهر في حياتنا، ويصبح الإنفاق على شراء الكتب أهم من البذخ على حفلات الغداء والعشاء والأفراح والمآتم والتدخين والتلفون الخليوي.

أخبرني صديق حميم، والذي تبوأ منصب الرئيس لأكثر من جامعة عربية على مدى عقدين من الزمن، أنه بينما كان يتجول في إحدى المكتبات في أمريكا بصحبة ابنته التي كانت تدرس هناك في حينه، رأت الشابة أحد كتبي معروضة في مكان بارز، وهذا جعلها تشعر بالنشوة والفرح. ولذا طلبت من والدها شراء الكتاب، إلا أن الوالد اعتذر عن شرائه حين أدرك أن ثمن الكتاب كان يتجاوز 30 دولاراً. لم أعلق على ما قاله الصديق لأنني كنت في حينه أتناول الغداء في بيته، وإيماني بأن من حقه أن ينفق ماله بالطريقة التي يراها مناسبة. إلا أن تلك القصة جاءت لتعيد تأكيد قناعاتي بمدى ما تعيشه الثقافة العربية من تردّي، وهي قناعات ولدت بعد هزيمة العرب أمام القوات الإسرائيلية في صيف عام 1967. فالصديق المعني، والذي أحبه واحترمه، دعاني مرات عديدة لتناول الطعام معه ومع عائلته في بيته وفي مطاعم "راقية"، وأنه أنفق على دعوات أقامها لي وعلى شرفي عشرات المرات ما كان من الممكن أن ينفقه على شراء أي كتاب من كتبي. المشكلة إذن ليست في ثمن الكتاب، ولا في قرار الشراء من عدمه، فالكرم من طبع الصديق يمارسه باستمرار دون تكلف على الإطلاق، بل المشكلة هي في الثقافة العربية التي تعطي أهمية للحفلات والمناسبات الاجتماعية أكثر بكثير من اهتمامها بالكتب وما يتفرع عنها من قراءة وثقافة وتفكير وتمعن.

إن من الحقائق المهمة المتعلقة بقضية التنمية المجتمعية، الاقتصادية منها وغير الاقتصادية، أن توفر الموارد البشرية المؤهلة تأهيلاً علمياً وفنياً أصبح من المسلمات التي لا يمكن تحقيق التنمية والتقدم والنهضة بدونها. ولنا فيما حققته الصين والهند وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان وماليزيا ومن قبلها اليابان خير مثال على ذلك. لكن رأس المال البشري، كي يكون واعياً وقادراً على الفعل ومبادراً في تفعيل عملية التنمية وتحمل أعبائها، لا بد وأن يمتلك مواقف إيجابية من العمل والوقت بشكل عام، وإن يتحلّى بالقيم التي تحبذ الإنتاج والإخلاص في العمل وتعمل على رفع الإنتاجية باستمرار، وتحترم العمل اليدوي وتلتزم بالولاء للوطن وللمؤسسة التي يعمل العاملون فيها. وهذا لن يتأتى إلا بتطوير نظم التربية والتعليم، وتنشئة الجيل الجديد على حب المعرفة والإيمان بأن العملية التعليمية تبدأ من المهد ولا تنتهي إلا في اللحد.

إن العالم العربي لا يفتقر إلى رأس المال البشري المؤهل لبدء عملية تنمية نهضوية كما هو عليه الحال في الصين والهند، بل على العكس من ذلك. لقد قامت الحكومات العربية المتعاقبة، ودون استثناء، بالاهتمام ببناء رأس مال بشري عربي كبير ومؤهل نسبياً من النواحي الفنية، ولكن ليس من النواحي القيمية، والعمل على خفض نسبة الأمية، وذلك من خلال إقامة عشرات الآلاف من المدارس ومئات الكليات العلمية والمهنية والجامعات. لكن تلك الحكومات أهملت، وبشكل يكاد يكون كاملاً، ضرورة العناية بنوعية التعليم وبالعملية التربوية التي تستهدف مكافحة العادات السيئة والمواقف السلبية، وغرس مواقف وقيم وعادات إيجابية في مكانها. كما أهملت تلك الدول متطلبات توفير بيئة اجتماعية وسياسية وأطر ثقافية تشجع العمل والإنتاج، وتحقق تكافؤ الفرص، وتقوم بمكافحة المنتج من العاملين ومعاقبة المتخاذل، وتأسيس بنية مؤسسية علمية وبحثية تحتية تجعل بالإمكان تنمية رأس مال بشري مؤهل ورفع كفاءته باستمرار.

وعلى سبيل المثال، تشير الإحصاءات والمعلومات المتوفرة إلى أن العرب متساوون تقريباً مع الصين والهند في مجال التعليم العام والجامعي، وإلى أنهم متفوقون على البلدين بالنسبة لعدد الطلبة الملتحقين بالجامعات في الداخل والخارج وأعداد الخريجين منهم. إذ بينما كان عدد الطلبة العرب الدارسين في الخارج في عام 1997 حوالي 121 ألف طالب، كان عدد الصينيين حوالي 96 ألف و عدد الهنود حوالي 43 ألف طالب فقط. أما فيما يتعلق بأعداد الطلبة الجامعيين الدارسين في الداخل، فتشير الإحصاءات إلى أن عدد الطلبة العرب كان حوالي

12000، لكل مليون من السكان، بينما كان في الهند حوالي 1000 وفي الصين حوالي 600 فقط. لكن ضعف البنية المؤسسية والبحثية، وتدني نوعية التعليم الثانوي والجامعي وتردي أوضاع البيئة الاجتماعية والأطر الثقافية، وشيوع قيم وعادات تحقر العمل اليدوي بشكل خاص وتتنظر نظرة دونية للعمل بوجه عام، حرم العرب ولا يزال يحرمهم من الاستفادة مما لديهم من موارد بشرية لبدء عملية تنمية حقيقية وتحمل مسؤولية إحداث نهضة علمية وثقافية. وهذا تسبب ولا يزال يتسبب في هجرة العقول العربية إلى الخارج بأعداد كبيرة تعادل 4-5 مرات هجرة الصينيين والهنود. إذ تشير الإحصاءات المتوفرة لدى منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي إلى أن أعداد الكفاءات العربية التي كانت تعمل وتعيش في البلدان الأعضاء في تلك المنظمة بلغت حوالي 970 ألف في عام 1999، بينما كانت أعداد المهاجرين من الصين حوالي المليون، ومن الهند حوالي 653 ألف فقط، علما بأن عدد سكان الصين يتجاوز 1300 مليون، وعدد سكان الهند هو في حدود 1100 مليون، بينما يبلغ عدد العرب حوالي 330 مليون. ويشير تقرير إحصائي آخر إلى أن أعداد المهاجرين من العرب من حملة الدكتوراه بلغت خلال الفترة 1998-2001 حوالي 15 ألف شخص، هاجر معظمهم إلى أمريكا ودول الاتحاد الأوروبي، وهو ما يتجاوز أعداد المهاجرين من الصينيين والهنود معا.

وبينما نشاهد اليوم حدوث هجرة معاكسة بالنسبة للكفاءات الصينية والهندية من أمريكا وأوروبا، خاصة من ذوي المؤهلات العلمية التخصصية في الهندسة والطب والكمبيوتر والاتصالات والمعلومات، نشاهد تسارع هجرة الكفاءات العربية من ذوي المؤهلات نفسها إلى دول الغرب الصناعية. وخلافا للمتعارف عليه عالما والمتوقع من التعليم، فإن نسبة البطالة بين الجامعيين العرب تزيد عن نسبة البطالة بين الأميين العرب، وذلك لأسباب كثيرة يعود أهمها للتنشئة التربوية السيئة، والخلفية الثقافية التقليدية المتخلفة، والبيئة الاجتماعية والسياسية الأبوية السائدة، وغياب المواقف الإيجابية تجاه الوقت والعمل، وهي معوقات لا اعتقد أن بالإمكان التغلب عليها إلا من خلال تحسين نوعية التعليم أولاً، ومحو الأمية الثقافية ثانياً، والقناعة بأن العملية التعليمية هي عملية تربوية في الأساس، تبدأ من المهد وتستمر حتى اللحد.

إن انتشار الأمية في مجتمعاتنا العربية، أمية القراءة والكتابة والأمية الثقافية، لا يمكن أن يساعد على تماسك المجتمع، ولا على وحدة الثقافة أو اللغة، ولا على بناء أخلاقيات مجتمع متجانس منتج. ومع اتساع الفجوة بين المتعلمين والأميين، تتسع الفجوة الثقافية والفجوة المادية التي تفصلهم عن بعضهم البعض، مما يضعف الثقافة الوطنية بوجه عام، ويتسبب في تقويتها إلى ثقافات فرعية غير متجانسة وربما متناقضة، ويقود بالحتمية إلى زيادة حدة ما يعانيه المجتمع العربي من أزمة ثقافية وأزمة هوية. وبسبب كثرة أعداد أميي القراءة والكتابة، وغلبة أميي الثقافة من حاملة الشهادات الجامعية على غيرهم من جامعيين، أصبح من الطبيعي أن يفشل المتفوقون العرب المؤهلون لقيادة المجتمع والملتزمون بانتشال الفقراء والجهلاء مما يعانون منه من أزمت وأفات في أداء مهامهم. ولذا نلاحظ أن أغلبية المثقفين غير التقليديين يعيشون اليوم في عزلة شبه تامة عن عامة الناس، البعض منهم يقبع في سجون السلطة، والبعض الآخر يعيش في منافي المهجر، أو يمتهن مهنة التطبيل والتزوير، يُسبح بحمد الدولة والحاكم، يستجدي المال من الأثرياء، حتى وإن استوجب ذلك امتداح الجهل والسير في ركابه. مع ذلك، توجد هناك قلة مغلوبة على أمرها، تجلس في بيوت لا تزورها الشمس كثيراً خلف مكاتب تئن من عدد الكتب والأوراق المبعثرة فوقها، يقرؤون ويفكرون ويكتبون كتباً ويحلمون بمستقبل يدركون تماماً أنه لن يكون لهم ولن يحدث في زمنهم.

د. محمد عبد العزيز ربيع

آذار 2008

www.yazour.com